

مطبوعات حديثة

المرأة في شرع الاسلام

« للسيد عبد الله اليافي — الدكتور في الحقوق »

Condition psivée de la femme dans le Droit de l'Islam

رأى فريق من فتيان هذه الامة النابيين ممن فسدوا الى الغرب في طلب العلم، ان من مصلحة الوطن، وحق الامة عليهم، تعريف قومهم الى الغربيين تعريفًا صحيحًا كي لا يظل بعض هؤلاء على رأيهم الفاسد في هذه الامة العربية. فجدوا في وضع أطروحاتهم لنيل العالمية، عن المسائل العربية. لتويراً للاذهان الغربية في الشؤون الاسلامية الشرفية. فجاءت رسائلهم غريبة اللفظ، عربية الروح.

وفي جملة من قصد هذا القصد، السيد عبد الله اليافي. فلقد جعل موضوع أطروحته «مكانة المرأة في شرع الاسلام». والمرأة العربية — ولا سيما من حيث حقوقها — هي أحوج ما تكون الى التعريف. لذلك احسن الدكتور اليافي الى أمته برسالته هذه، إحساناً لا يفيد فيه بعض حقه، الا ان يشار الى الموضوعات المهمة التي عالجا فيها.

قسم السيد اليافي أطروحته الى: مقدمة. وثلاثة ابواب. وخاتمة.

فنناول في المقدمة العهد الجاهلي. فوصف شيئاً من عادات العرب وادبائهم وطبايعهم. وحالة المرأة في ذلك العهد. واما في الباب الاول فقد بحث عن المرأة في العهد الاسلامي، ورد مزاعم الغربيين الذين ينعمون على محمد (ص) معاملته للمرأة. واثبت انه ليس في المتقدمين من المشرعين من عطف على المرأة عطفه. وعاملها بالرحمة والعدل مثله. ذلك على الرغم مما كان يعترض احكامه هذه من قسوة العرب ومستحکم عاداتهم. وذكر في فصول هذا الباب عمل المرأة من حيث هي أم، وما اوجبها لها الشرع الاسلامي من الحرمة والمكانة. وان الاسلام اذا كان رغب للمرأة ان تكون قيمة منزلها، وفضل لها الاشتغال بتدبير المنزل، فليس في شيء مما جاء به ما يبدل على

انه حرم عليها الاتجار والعنابة بالشؤون الاجتماعية ، بل السياسية . وهو اذا لم يكن جعلها ربة المنزل ، فلقد جعلها فيه مساوية للرجل .
ثم انه سرد جملة من الأحاديث التي تدل على قيمة المرأة في الاسلام وعلى معاشره الرسول لنسائه بالاحسان ، ومعاملته لهم بالمعروف . و اشار الى الاسباب الاجتماعية التي ابقت في الاسلام شيئاً من الفرق بين الرجل والمرأة . على انها امام الله والقضاء سيان . واتى بادلة بينة على ان حقوق المرأة هي في كثير من القوانين الغربية ، دونها في الشريعة الاسلامية . وان المرأة في الاسلام قد تولت الملك والحكم . على حين لم تتمتع في بلجيكا وايطاليا واسوج ونروج وفي فرنسا — الى اواخر ايام الملكية فيها — بشيء من هذا الحق . قال : واذا كانت المرأة قد ضُربت في الاسلام ، فقد ضُربت ظلماً وعدواناً ، لا بصح شرعي اقرته القوانين ، كما كانت الحالة في الغرب ، والى هذا اليوم في البورتغال . ثم تكلم عن حق المرأة في النفقة والمسكن وما اليها . وعن حقوقها في عقد العقود مستقلة عن الرجل . وعلل الاسباب لنقصان حظها في الارث والشهادة تعليلاً مقبولاً ، مستشهداً في ذلك كله بادلة عقلية وعقلية . مثبتاً ان حظ المرأة الغربية من قوانينها ، لم تكن بافضل من حظ نساتنا شهادة وارثاً .

وفي الباب الثاني : وعنوانه (الحقوق الموضوعية) فصل شيئاً من مسائل الزواج والوجهة الاجتماعية الاسلامية فيه . ومشرائطه الشرعية . وتعدد الزوجات ، واسبابه وفوائده ومضاره . وجاء بما ينبغي ان تكون الشريعة اجازت لابوي البنت ان يزوجها كيفما ارادا . ثم عقد فصلاً للحجاب . وقال انه اثر من آثار الروم والفرس ، اكثر منه عادات عربية موروثه . و اشار الى مالاقته المرأة من الضيق في كل أمة من أم الغرب . ثم نوه بالامتيازات التي منحها الشريعة للمرأة : كالحضانة ، والمهر ، وان هذا لا يراد به شراء المرأة بالمال كما يتوهم بعضهم ، بل هو تلطيف لمادة قديمة ، ومعاونة للمرأة على قضاء حاجاتها وسداد عوزها .

ثم اجمل في الخاتمة ما كان بسطه في الفصول السابقة . والذي يزيد في قيمة هذا الكتاب ان مؤلفه مضى فيه بروح مشبعة من الاعتدال ، فكتب ما كتب ورائده الحقيقة ، يجلها عليه عقله وعلمه ، لا نزعته وحسه .

وارى قبل ان أنهي هذه الكلمة ان ألفت نظر السيد اليافي الى ان بعض العبارات ترجمت ترجمة لا تخلو من شيء من التوسع .

من ذلك ما استشهد به من قول صافية للرسول « تُحدث مع ابنة اليهودي في يومي وانت رسول الله » — وهذا قول لم نقله صافية بل قالته لها ام سلمة — وقد جاء في الترجمة « وانت تزعم انك رسول الله » ولا ادري من اين جاءت « تزعم » هذه . فلا ظاهر العبارة المترجمة يدل عليها . ولا ما في نفس ام سلمة وهي زوجة المؤمنة ينمُّ بها . ومثل ذلك « ان دين الله الاسلام » بدلاً من « ان الدين عند الله الاسلام » وبين العبارتين فرق . وشيء آخر يخالف الصديق فيه ، وهو ما ذكره في سياق كلامه عن المعاملة الحسنة التي ارادها الرسول للمرأة : مسازاة بالرجل احياناً ، وفضلها عليه حيناً . فقلقد قال : « ومع ذلك كله لم يُنفَس عن المرأة . والسبب في ذلك ان الرسول كان سيفه الاصلاحات الاجتماعية يلجأ الى الدين ، وبمناقضه عاملاً كافياً لتحول جوهره في الاخلاق » الى ان يقول : « وليس — في الوعد والوعيد بالثواب في الآخرة والعقاب — غناء عن القصاص العاجل . ولا سيما في قوم عصاة كانوا كالعرب . ولكن النبي لم يأخذ بهذا ، ورأى في العقوبة الدينية الكفاية » ولست ادري كيف رأى السيد عبد الله هذا الرأي ، وهو يعلم جيد العلم ان الشرع الذي جاء به صاحب الرسالة كان شديداً في الحق ، صارماً في العقاب . ردعاً لتلك الامة عن روح الاجرام والعصيان . ولم يُنظر النبي العربي الى الآخرة جرمًا يجب ان يُنقاب به في هذه الدنيا . اما الوعد بالآخرة ترغيباً في حرمة الام ، وإحسان ادب البنات ، وامسباح النعمة عليها ، مما استشهد به المؤلف . فتلك اقرب الى النوافل التي تدخل في الحقوق الطبيعية . ولا عقوبة على من لا يفماها حتى اليوم . فكأن محمداً (ص) اتخذ لها من الآخرة شبه قوة منفذة .

اما ان المرأة لم يُنفَس عنها التنفيس الذي اراده لها صاحب الرسالة كله . فذاك لا يعود الى نقص في الشرع ، ولا الى خطأ في ترتيب العقوبة ، ولكنه يرجع الى قوة في الرجل وضعف في المرأة . والصديق أعزّه الله يعلم ما تفعل القوة والضعف بالام فكيف بالنساء ؟

طارف النكدي

من اعضاء المجمع العلمي